IUG Journal of Humanities Research
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-3179
P-ISSN: 2410-3160
IUGJHR
Vol 32, No 29, 2024, pp 29 -56

Received on (09-02-2023) Accepted on (18-07-2023)
https://doi.org/10.33976/IUGJHR.32.1/2024/2

Abi Hayyan's Objections to Al-Farra' in Introductions to Grammar and Some Prepositions

Nesma Duhair[*1], Prof. Dr. Mahmoud Al-Amoudi[*2], Prof. Dr. Nabil Abu Ali[*3]
Islamic University-Gaza[*1,2,3]
***Corresponding Author: mamoudi@iugaza.edu.ps**

Abstract:
This study addresses "Abi Hayyan's Objections to Al-Farra' in Introductions to Grammar", in the first four parts (until the chapter on verbs that nominative to the noun, and put a noun in the subjunctive) of his book (Al-Tatheel Wa Altakmeel). This research is classified within the grammatical dispute research, and the researcher followed the descriptive-analytical approach in her research based on defining the phenomenon, describing and analyzing it, following the controversial issues between the two scholars in the book of Abi Hayyan, and discussing and analyzing it, highlighting the points of disagreement and the arguments of each of them before saying her opinion on it. The study reached several results, including the politeness of Abi Hayyan in his objections to Al-Farra and his appreciation for his status and knowledge. So, his objections were as a matter of diligence and taking and refuting, not as a matter of pointless controversy. The objections did not affect the main rules of grammar; rather, some sub-issues in the sections of Arabic grammar.
Keywords: Abu Hayyan, objections, Grammar, Faraa'.

اعتراضات أبي حيان على الفراء في مقدمات النحو وبعض المرفوعات

أ.نسمة محمد ضهير [1]، أ.د محمود محمد العامودي[2]، أ.د نبيل خالد أبو علي [3]
الجامعة الإسلامية-غزة [1,2,3]

الملخص:
يتناول البحث "اعتراضات أبي حيان على الفراء في مقدمات النحو"، وذلك في الأجزاء الأربعة الأولى (حتى باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) من كتابه (التذييل والتكميل)، وهذا البحث يُصنف ضمن بحوث الخلاف النحوي، وقد اتبعت الباحثة في بحثها المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحديد الظاهرة ووصفها وتحليلها متتبعة المسائل الخلافية بين العالمين في كتاب أبي حيان، وناقشتها وحللتها مبرزة وجوه الخلاف وحجج كل منهما قبل أن تقول رأيها فيها، وقد توصلت الدراسة من ذلك إلى نتائج عدة، منها تأدب أبي حيان في اعتراضاته على الفراء وتقديره لمكانته وعلمه، فجاءت اعتراضاته من باب الاجتهاد والأخذ والرد لا من باب الجدل العقيم، وهي لم تمسّ قواعد النحو الرئيسة؛ بل بعض المسائل الفرعية في أبواب النحو العربي.

كلمات مفتاحية: أبو حيان. اعتراضات. النحو. الفراء.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

مقدمة:

لقد برزت قضية الخلاف النحوي والمناقشات والجدل بين النحاة بقوة في تاريخ النحو العربي، وقد كانت سمّة بارزة في مؤلفاتهم ومصنفاتهم، وقد أخذت حيزًا كبيرًا، ومساحة ليست بقليلة من التصانيف والكتابات، وهي على شدّتها؛ تحمل جوانب إيجابية وسلبية في آن واحد، لعل أهم إيجابياتها هي إنعاش العربية بالمناقشات وعدم تقبل المسائل والقضايا على علّتها وكما وردت لنا من السلف، وكذلك النظر في الأمور في ضوء ما يستجدّ وفي ظل التقدم الفكري والثقافي والتكنولوجي، واستيعاب اللغة للكثير من الأمور وتبسيطها للكثير الآخر مما تقبله الألسنة والعقول في ضوء التطور والتقدم بالزمن.

وصنفت العديد من المؤلفات التي تناولت الخلاف النحوي، سواء تلك القائمة على الخلافات ما بين المدارس النحوية، وعلى وجه الخصوص البصرية والكوفية، أو تلك التي دارت في المدرسة الواحدة ما بين العلماء والنحاة، فقضية الخلاف لم تكن مقصورة على الاختلاف في المدرسة أو المذهب؛ بل ظهر جانب كبير منها ما بين النحاة وأكثره بين أبناء المدرسة الواحدة.

وإن هذه القضية – وعلى كثرة ما كُتب فيها، وما صُنف بها من مؤلفات وبحوث – قضية محورية في النحو العربي، نلاحظ كثيرًا منها مشتتًا في متون الكتب، وغير واضح ، أو لا يسهل الوصول إليه، كما في تلك الكتب التي اختصّت بمسائل الخلاف بين المدارس، أو بين النحاة، مثل: كتاب اختلاف النحويين لثعلب، وكتاب "المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون" لابن كيسان، و"الخلاف بين النحويين "للرماني"، وكتاب ابن الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف"، وكتاب "التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين "للعكبري" وغيرها من المصنفات التي وقفت على هذه القضية.

لقد اطلعت على كثير من الكتب والبحوث التي أُلفت في الخلاف النحوي، حيث لم تشح في قرن من القرون، أو عقد من العقود منذ بداية نشأة النحو العربي، ومما أُلف حديثًا نذكر: "اعتراضات العكبري على الفراء في كتاب التبيان في إعراب القرآن" و"الاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بين الفراء والمبرد في ضوء علم اللغة المعاصر"، وهناك أيضًا "اعتراضات الشاطبي على آراء أبي العباس المبرد النحوية والصرفية" و"استدراكات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية جمعًا ودراسة"، "اعتراضات الشاطبي على ابن مالك"، (لا بد من ذكر أسماء أصحاب هذه الدراسات) وغيرها من البحوث والدراسات التي أخذت تتناول قضايا الخلاف ومسائله التي تمتد على مساحات كبيرة من كتب النحاة، وليست في مصنفات مستقلة، وهذه الخلافات تكشف عن كثير من الأمور النفسية والارتباطية، والتأثير والتأثر بين العلماء والنحاة، وطرق تفكيرهم، وميولهم وانتماءاتهم ومذاهبهم الفكرية، وكذلك عن أسلوب عرضهم وتعاملهم مع غيرهم من النحاة والعلماء وغيرها من الأمور المهمة التي تعكس وتنعكس على تاريخ نحونا العربي الممتد عبر قرون بعيدة، هذا إلى جانب ما تتميّز به اللغة من مرونة ومطاوعة تجعل من النحو العربي باقيًا ومستقلًا بذاته، مكتفيًا بمعينه عن كل التغيرات والعولمة الحاصلة.

وقفت في دراستي مليًا على كتاب (التذييل والتكميل) للعلامة النحوي الكبير أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) الذي يعد علامةً بارزةً في النحو العربي، وأحد أهم علماء العربية الذين أغنوا العربية بعلومهم ومؤلفاتهم العظيمة، ومنها كتابه (التذييل) الذي جاء في عشرين جزءًا غير الفهارس التي ستطبع لاحقًا في ثلاثة أجزاء، يضم النحو العربي كله، وليس هذا فحسب؛ بل نجد العلامة أبا حيان يعرض ويناقش ويجادل أصحاب الآراء التي سبقه إليها العلماء والنحاة؛ ليمثل كتابه موسوعة نحوية فائقة من حيث استيعابها لكل هذه الآراء والمناقشات، وفي الوقت نفسه، فقد ظهر للباحثة تتبعٌ كبير من أبي حيان لبعض أئمة النحو العربي، ومنهم الفراء الذي امتدّ في تناوله على مدار أجزاء الكتاب، بلهجة قوية حينًا، ما جعلني أتجه في بحث تلك الآراء من تتبع وجمع لهذه المسائل ومناقشتها، وبيان أوجه الاعتراض والخلاف بينهما، ثم تفنيد الرأي الأصوب أو ترجيحه.

وعلى ذلك، فإن البحث الحالي يتناول "اعتراضات أبي حيان على الفراء في مقدمات النحو وبعض المرفوعات"، والفراء (ت207هـ) من أشهر نحاة الكوفيين وأكثرهم اطلاعًا على علوم النحو واللغة وفنون الأدب، مكثرًا من الرواية، مهتمًا بالنقل وكان يقف على دقائق اللغة والاختلافات الصوتية، ما يجعل آراءه أقرب إلى الصواب بسبب دقته في الأخذ والرد، وفي القياس والسماع، الأمر الذي يدفع الباحثة إلى التساؤل حول مجموعة من الأمور التي تشكل إشكالية هذا البحث، وهي:

- ماهية الاعتراضات التي أوردها أبو حيان في "التذييل والتكميل" على الفراء؟ ومدى صوابها؟
- أسباب تتبع أبي حيان لآراء الإمام الفراء بكثرة؟
- وهل هناك أسباب أيديولوجية مذهبية أو جغرافية تقف وراء هذا التتبع للفراء؟

ويتشابه البحث مع أبحاث أخرى منشورة سابقًا لا نعمد لها السبق في الاتجاه والمنهجية، وهي:

- اعتراضات أبي حيان الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب على الفراء: دراسة وصفية، لزياد أبو حليب، وهي رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة–فلسطين عام 2011م.
- مخالفات الفراء للنحاة وموقف أبي حيان منها من خلال البحر المحيط. دراسة وتحقيقًا، لنوال بنت طالب بن فرج الصعيدي، وهي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية عام 2012م.
- اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة. لنهاد بدرية، كتاب منشور عن دار الكتب العربية في بيروت عام 2017م.
- ما نسبه أبو حيان الأندلسي، ت745 هـ. لأبي زكريا الفراء، ت207 هـ. وفي كتابه معاني القرآن ما يعارضه. حسن بن محمد القرني. وهو بحث منشورة في جامعة الأزهر–كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية. ع36. ج7. 2020م.

ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في كونه يتناول اعتراضات أبي حيان على الفراء في مقدمات النحو وبعض المرفوعات وذلك في كتابه "التذييل والتكميل" وهذا ما لم تبحث فيه الدراسات السابقة.

يهدف البحث في ضوء ذلك التعرف إلى اعتراضات أبي حيان على الفراء في مقدمات النحو وبعض المرفوعات كتابه "التذييل والتكميل" متتبعًا أسباب الاعتراض، محللًا رأيه ومفندًا إياه مقرًا بصحة اعتراضه في موضعه، ومشيرًا إلى مجانبته الصواب أو تحامله على الفراء في غير ذلك من المواضع، وقد نجد في رأي ثالث ما يفند رأيهما أو يشير إلى قبولهما معًا، وهذا كله يفيد الدراسات والبحوث التي تطرقت إلى موضوع الخلاف النحوي ويضيف إليها، ويساهم في دعم نتائجها المتعددة –بإذن الله–.

وقد اتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحديد الظاهرة ووصفها وتحليلها، وذلك من خلال منهجية واضحة وواحدة، حيث استخرجت من الأجزاء الأربعة الأولى (حتى باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) من كتاب أبي حيان الضخم (التذييل والتكميل) المسائل التي وقف فيها الإمام النحويّ على آراء الفراء معترضًا، أو مخالفًا، أو ناقدًا، أو مراجعًا لرأيه في تلك المسائل، والمسائل التي وردت في البحث ليست كل المسائل التي اعترض فيها أبو حيان على الفراء في الأجزاء الأربعة الأولى؛ لكنها وبحسب استقراء أكثر هذه المسائل وضوحًا، وقد كان الإمام مجادلًا ومخالفًا فيها لرأي الفراء رافضًا لما ورد عنده.

وقد بلغ عدد هذه المسائل أو الاعتراضات ثلاثًا وعشرين مسألة، اتبعت فيها منهجية تقضي بدايةً ذكر موضوع الخلاف بعد تخصيص عنوانٍ للمسألة يبرز جوهر الخلاف أو الاعتراض، يليه بعد ذلك توضيح وتحليل للمسألة، وذلك بذكر آراء العلماء والنحاة في المسألة المذكورة، مع آراء أبي حيان والفراء فيها، والتحليل والمناقشة لها، وصولًا في نهاية المسألة إلى ما أميل إليه من

رأي في كل مسألة منها بناءً على ما تقدم من آراء ومناقشات، ثم ينتهي البحث بخاتمة فيها إجمال لما توصل إليه البحث في ضوء مناقشة اعتراضات أبي حيان للفراء.

المسائل التي اعترض فيها أبو حيان على الفراء في (التذييل والتكميل):

1. مسألة: وزن أب وأخ وحم (فعْل) بسكون العين.

يقول أبو حيان (التذييل والتكميل، ج1/ص158)[1]: "وقوله من أب وأخ لا خلاف بين البصريين أن وزنهما فَعَل بدليل أبوان وأخوان وآباء وإخاء...وزعم الكسائي والفراء أن وزنهما فَعْل بسكون العين، وأنشد الفراء والكسائي:

لأَخْوَيْنِ كانا خيرَ أَخْوَيْن شِيمةً وأَسرَعه في حاجة لي أُريدُها[2]

وقال رجل من بني طيء:

ما المرءُ أَخْوَك إن لم تُلْفِه وَزَرًا عند الكريهة مِعْوانًا على النُّوب[3]

التوضيح والتحليل:

التوضيح والتحليل: يرى سيبويه وجمهور البصريين أن وزن أب وأخ وحم (فعَل) بفتح العين، ووافقهم بعد ذلك نحاة كثر، منهم ابن الأثير وأبو حيان، واحتجوا بتثنيتهما على أبوان وأخوان، وجمعهما على آباء وإخاء.

يقول ابن الأثير[4]: "فأمّا أوزان هذه الأسماء فإنّ «أبا» و «أخا» و «حما» و «هنا» أوزانها «فعَل» مفتوح العين، نحو: «أبو» و «أخو» و «حمو» و «هنو»، فحذفت لاماتها؛ لقولهم في التثنية: أبوان وأخوان وحموان وهنوان. وفي الجمع: آباء وآخاء وأحماء وهنوات".

وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم (فعْل) بالإسكان، ويبدو أن أبا حيان مؤيد للبصريين مخالف للكوفيين لقوله (زعم): "وزعم الكسائي والفراء أن وزنهما فعْل بسكون العين. ثم قال أبو حيان: وهذا الذي ذهب إليه الفراء فاسد (159/1)

فيما رد الصبان على الكوفيين رأيهم بقوله: "ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال"[5].

والراجح لدي ما رآه جمهور البصريين وأخذ به أبو حيان، وهو أن وزن أب وأخ هو فَعَل بفتح العين.

2.مسألة: قصر (أب) ونقص (أخ) عند الفراء

يقول أبو حيان (التذييل، ج1/ص165): "وأما قصر أب، فقال الفراء من العرب من يقول: هذا أباك، بالألف على كل حال وقال:

(1) اعتمدت الباحث في توثيق نص المسائل في متن الدراسة في نهاية النص المقتبس.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (ج14/ص19).

(3) الزبيدي، تاج العروس، (ج19/ص142)، وابن مالك، شرح التسهيل، (ج1/ص45)، وشرّاب، شرح الشواهد، (ج1/ص203).

(4) ابن الأثير، البديع في علم العربية، (ج1/ص27).

(5) الصبان، حاشية الصبان، (ص107).

إِنَّ أَباها وَأَبَا أَباها قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غايَتَاها[6]

وأما قصر أخ، فزعم الفراء أن قصر أخ لم يسمعه كما سمعه في أب".

التوضيح والتحليل: ينقل الفراء لغة القصر لـ (أب) كما سمعها عن العرب، وهي لزوم آخر الاسم ألفًا في جميع الحالات الإعرابية، فتقول: هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك، فتكون علامة الإعراب مقدرة على الألف، ويستدل الفراء بقولهم:

إِنَّ أَباها وَأَبَا أَباها ...

وقيل: "ولزوم الألف للمثنى في جميع الحالات الثلاث "لغة حارثية"[7].

وقيل إن لزوم الألف في (أب وأخ) لغة حارثية[8] بينما نفى الفراء إثباتها في أخ كما تقدم؛ إلا أن ابن مالك أثبتها مستدلًّا بما سمع من أشعار العرب، ومن أمثالهم، حيث يقول[9]: "وفي المثل: مُكرَهٌ أخاك لا بطلٌ". وقال أبو حيان: ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وأنشد المصنف: أخاك الذي إن تدعه لملمةٍ ...

ويرى ناظر الجيش أن هذه اللغة جاءت على الأصل في كل من (أب، وأخ، وحم) "لأن آخر كلّ منها واو متحركة وقبلها فتحة، فيجب قلبها ألفًا، فيجيء القصر سواء أكانت مضافة أو غير مضافة"[10].

والراجح لدي أن لغة قصر أخ سمعت عن العرب كلغة قصر أب، ولا مجال لإنكارها أو رفضها لورود السماع فيها.

3.مسألة: إعراب الأسماء الستة

يقول أبو حيان (التذييل، ج1/ص177): "مذهب الكسائي والفراء وهو أنها معربة بالحركات والحروف معًا، وهو الذي يعنون به أنه إعراب من مكانين".

التوضيح والتحليل:

انقسم النحاة على مذاهب عشرة في إعراب الأسماء الستة[11] فمذهب بعض البصريين وهشام الكوفي أنها معربة بالحروف، بالواو رفعًا، والياء جرًّا، والألف نصبًا، وهذا أبسط المذاهب، وأن هذه الحروف هي الإعراب، أما سيبويه والفارسي وجمهور البصريين فهي معربة عندهم بحركات مقدرة على الحروف، نحو: رأيت أبا زيد، فأصله أبو زيد، قيل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، أما مذهب الكسائي والفراء فهي معربة عندهم من مكانين أي (الحركات والحروف معًا)، وقولهم من مكانين نوضحه بالمثال: رأيت أخاك، فكلمة (أخاك) معربة بالنصب، بالألف وبالفتحة التي قبلها، وهذا أخوك مرفوعة بالواو وبالضمة قبلها، ومررت بأخيك مجرورة بالياء وبالكسرة قبلها[12].

(6) البغدادي، خزانة الأب، (ج3/ص77).
(7) الدماميني، تعليق الفرائد، (ج1/ص203).
(8) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (ج1/ص155).
(9) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج1/ص45).
(10) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، (ج1/ص264).
(11) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، (ج1/ص137).
(12) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (ج1/ص154).

ومذهب الفراء مرفوض عند أبي حيان لقوله: "أما المذهب السادس فهو فاسد بما فسد به قول من قال: "الإعراب بالحروف". وأيضًا ففيه خروج عن النظير؛ إذ لا يوجد علامتا إعراب في معرب واحد" (التذييل والتكميل، ج1/ص183).

فهو يرفض وجود علامتي إعراب في الكلمة الواحدة.

وزاد ابن عثيمين: "فإن لم يضفن أعربن بالحركات الظاهرة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾[13]. أبًا: نصبها بالفتحة.

وتقول: هذا أبٌ كريم، فترفعه بالضمة، وتقول: مررت بأبٍ رحيم، فتجره بالكسرة.

إذًا: إذا لم يضفن وجب إعرابهن بالحركات الظاهرة، وإذا أضفن للياء فيعربن أيضًا بحركات، لكنها حركات مقدرة على ما قبل الياء، فتقول: هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي"[14].

وأميل إلى أن إعراب الأسماء الستة بالحروف الواو رفعًا، والياء جرًّا، والألف نصبًا لغات مسموعة لا بأس بها "والمشهور من مذاهب إعرابها (الإتمام) و(النقص) و(القصر)"[15].

ولكن جمع العلامتين فيه من التكلف غير يسير لأنه جاء على ما لا نظير له كما قال أبو حيان؛ أيدنا لغات العرب من الإعراب بالحروف أو النقص أو القصر طالما سمعت عن العرب ولكن رفضنا اجتماع علامتين للإعراب في الكلمة الواحدة.

4.مسألة: إدغام المثلين وإظهار علامة الرفع في الفعل المضارع المنتهي بياء

يقول أبو حيان (التذييل والتكميل، ج1/ص201): "وزعم الفراء أن الياء قد تكون في آخر الفعل وما قبلها ساكن، فظهر علامة الرفع فيها إذ ذاك لأن الياء إذا مكن ما قبلها جرت مجرى الحرف الصحيح، وأنشد من ذلك قول الشاعر:

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ[16]

التوضيح والتحليل:

منع النحاة إدغام المثلين إن كانا ياءين غير لازم تحريك ثانيتهما[17] نحو: يحيي وتعيي ولكن الفراء أجاز فيه الإدغام ورفع الفعل بالضمة الظاهرة يقول السيوطي[18]: "وَذهب الْفراء فِي نَحْو يعيي ويحيي إِلَى جَوَاز نقل حَرَكَة الْيَاء الأولى إِلَى السَّاكِن قبلهَا وتدغم فتظهر عَلامَة الرَّفْع" واستشهد بقول أحدهم:

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ ...

رد النحاة على الفراء بالآتي[19]:

(13) سورة يوسف، الآية (78).

(14) ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك، (ج4/ص12).

(15) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (ج1/ص154). والصبا، حاشية الصبان، (ج1/ص110). والسيوطي، همع الهوامع، (ج1/ص137)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، (ج1/ص48).

(16) الزبيدي، تاج العروس، (ج39/ص138)، وشرّاب، شرح الشواهد الشعرية، (ج3/ص355).

(17) ينظر: ابن مالك، إيجاز التصرف في علم التصريف، (ج1/ص202).

(18) السيوطي، همع الهوامع، (ج1/ص214).

(19) المرادي، توضيح المقاصد، (ج3/ص1644).

إنه شاذ لا يقاس عليه.

إنه طعن على قائله.

وقد سبق أن الفراء أجاز الإدغام، في لن تعيي؛ وقال النحاس[20]: "أجاز الفراء الإدغام في المستقبل؛ واحتج بأن الياء قد تتحرك نحو: "أن يحيي الموتى"؛ ولا وجه لقوله عند البصريين؛ لأن التحريك عارض".

ومما تقدم فإن الراجح لدي الرأي البصري؛ لأنه مؤيد بالسماع، وقياس التصريف، ولا حجة للفراء بما استشهد به؛ لكونه غير معروف القائل، ولأنه خالف القاعدة في امتناع الإدغام.

5.مسألة: حذف نون المثنى.

يقول أبو حيان (التذييل، ج1/ص242): "وأما الكسائي فإنه يجوز عنده حذف هذه النون، ولا يعتد حذفها ضرورة، فيجوز عنده: قام الزيدا، بغير نون، وأنشد:

أَقولُ لِصاحِبَيَّ وقد بَدا لي ممَعالمُ مِنْهُما، وهُما نَجِيًّا[21]

وزعم الفراء أنه لا شاهد في هذا البيت؛ لأنه يريد به الظرف، أي: حيث ينتجيان نجوة، كقولك: هما قريبا، أي: مكانًا قريبًا، وكذلك تقدير هذا، أي: وهما مكان انتجاء.

ويشهد لمذهب الكسائي ما جاء من كلام العرب مما عزي إلي الحجلة تخاطب القطا (قطا قطا، بيضك ثنتا، وبيضي مائتا)، أي: ثنتان ومائتان".

التوضيح والتحليل: حذف نون المثنى جائز عند الكسائي بغير ضرورة، ويستدل بقول العرب: وهما نجيا، فالأصل (نجيان) وخالفه الفراء في استدلاله، وقال: هي ظرف، والتقدير: هما مكان انتجاء، أما أبو حيان فيرجح قول الكسائي، ويستدل بقول العرب: بيضك ثنتا، يريد ثنتان، وبيضي مائتا، يريد مائتان شريطة ألا يلتبس بالمفرد، نحو: هذان لو حذفت النون لالتبس بالمفرد هذا[22].

وأبو حيان كما تبين موافق للكسائي لسماع الحذف عن العرب، نحو قولهم: قطا قطا، بيضي مائتا، مخالف للفراء، حيث قال زعم الفراء، والزعم من مصطلحات الاعتراض.

وعليه فإن والراجح لدي جواز حذف نون التثنية لتوفر السماع.

6.مسألة: زيادة نون التثنية والجمع فرقًا بين ألف التثنية في الرفع وألف النصب في الواحد عند الفراء

يقول أبو حيان (التذييل، ج1/ص298): "وذهب الفراء إلى أن النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد؛ لأنك لو قلت: "زيدا" لا لتبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عليه، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك، وحذفت للإضافة لشبهها بالتنوين، ولم تحذف مع الألف واللام؛ لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن الوقف عارض، وباب العارض ألا يعتد به، وأيضًا فإن حمل التثنية على التثنية قد يسوغ، وأما الجمع فباب آخر. ولم يذكر المصنف مذهب الفراء هذا".

(20) ابن عقيل، المساعد، (ج4/ص260).

(21) ابن منظور، لسان العرب، (ج15/ص309). وشرّاب، شرح الشواهد الشعرية، (ج3/ص366).

(22) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، (ج1/ص316). والسيوطي، همع الهوامع، (ج1/ص192).

التوضيح والتحليل:

اتفق النحاة على زيادة نون بعد ألف المثنى، وكذلك بعد واو الجمع، واختلفوا في تعليل هذه الزيادة.

فقال بعضهم: جاءت عوضًا من الحركة والتنوين اللذين كانا بالواحد، وقيل: هي عوض عن التنوين وحده، وقيل: عوض من الحركة وحدها، ولكن الفراء جعلها للتفريق بين ألف التثنية وألف النصب في الواحد[23] ففي قولنا: رأيت زيدا عند الوقف التباس بحالة الرفع لو لم تلحقه النون، وحمل المنصوب والمجرور في التثنية على المرفوع في لحاق النون، وكذلك حمل الجمع على التثنية في لحاقها[24].

وكذلك لو حذفت النون من قولك "عليان" لأشكل عليك أمره، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع؟[25].

وخطّأ أبو حيان الفراء في مذهبه هذا محتجًا بأن الوقف عارض، والعارض لا يعتد به، وحمل الجمع على التثنية لا ينبغي.

ولا أميل إلى مذهب الفراء في تعليله؛ لأن الفرق بينهما حاصل في الوصل، ولا حاجة إلى التفريق بالنون، فهذا العكبري يرفض مذهب الفراء، وينعته بالمذهب الطريف، إذ يقول:" وأمَّا مذهبُ الفرَّاء: فمذهبُ طَريف، وذلك أنَّ النُّون تَثبتُ بعد الياء، وبعد الألف ولا لبس مع الياء، ثمَّ أنَّ النون تثبت مع الألف واللاَّم، ولا تثبت الألف في المنصوب مع الألف واللاَّم، ثمَّ أنَّ الفرقَ قد حصل بأمور أُخَر، فلا حاجة إلى الفرق بالنون"[26].

7.مسألة: استعمال الجمع مكان التثنية.

يقول أبو حيان (التذييل، ج2/ص68): "وزعم الفراء أن علة استعمال الجمع مكان التثنية في هذا هي أن الأعضاء في البدن أكثرهم اثنان، كالعينين والحاجبين وغير ذلك، فإذا كان في البدن منه واحد أقيم مقام الاثنين، فجمع لذلك؛ لأنه كأنه مع نظيره أربعة".

قال أبو سعيد[27]: "ويقوي قوله إنّ الدية فيما كان في البدن منه واحد كاملة، وفي أحد اثنين نصفها". ويلزم الفراء على مذهبه أن يخبر عن الواحد إخبار الاثنين".

التوضيح والتحليل:

ورد في كتاب الله عز وجل استخدام الجمع بدلًا من التثنية فيما كان مثنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾[28].

(23) ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، (ج1/ص214).
(24) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، (ج1/ص153).
(25) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، (ج1/ص71).
(26) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، (ج1/ص214).
(27) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج4/ص365).
(28) سورة المائدة، الآية (32).

قال سيبويه[29]: وذلك قولك ما أحسن رؤوسهما، وأحسن عواليهما، وقال تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾[30]، وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾.

فرقوا بين المثنى الذي ثني على حده وبين ذا. قال أبو سعيد: اعلم أن ما كان في البدن منه واحد فضم إلى مثله من بدن آخر، فإن الوجه الأكثر من كلام العرب جمعه، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾. ويجوز تثنيته وتوحيده، فأما جمعه فلأن التثنية جمع؛ لأن أحدهما قد جمع مع الآخر، وضم إليه، ويستوي لفظ المثنى والجمع للمتكلم، لأنه يقول: نحن فعلنا كذا إن كانوا اثنين أو جماعة، فنحن للاثنين والجماعة، والنون والألف للاثنين والجماعة، وقد روي عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أنه قال: "الاثنان فما فوقهما جماعة"[31] وقد قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ كانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾[32] والاثنان يوجبان لهما السدس، فعلم أن الأخوة قد تقع على الاثنين، وهو قول الجمهور من العلماء والحجة معهم.

وللبصريين رأي في هذا الاختيار، فهو عندهم فرقًا بين ما كان من الأعضاء واحد في الجسم أو ما كان اثنين.

يقول السيرافي[33]: "وقال أهل البصرة إنما اختاروا الجمع في هذا فرقًا بين ما كان في البدن منه واحد إذا ضم إلى مثله من بدن آخر، وبين ما كان في البدن منه اثنان إذا ضم أحدهما إلى مثله من بدن آخر، يقول القائل: (قطعت أنف الزيدين) وهو أنف من هذا، وأنف من هذا، وتقول (قطعت أذني الزيدين) وهو إحدى الأذنين من هذا، وإحدى الأذنين من هذا".

بينما علة رجحان الجمع على التثنية عند الفراء أن جوارح الإنسان أكثرها مكون من اثنين.

يقول الفراء[34]: "وإنّما قَال (أيديهما) لأن كل شيء موحَّد من خَلْق الإنسان إذا ذكر مضافًا إلى اثنين فصاعدًا جُمِع. فقيل: قد هشمت رؤوسهما، وملأتَ ظهورهما وبطونَهما ضربًا. ومثله: ﴿إِنْ تَتُوبا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾.

وإنَّما اختير الجمع عَلَى التثنية؛ لأن أكثر ما تكون عَلَيْهِ الجوارح يتكون من اثنين فِي الانْسَان: اليدين والرجلين والعينين، فلمّا جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية".

وما أميل إليه رأي الفراء احتجاجًا بقوله تعالى ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾ بالتثنية مع أن القلب واحد في كل بدن، ولم تأتِ على المثال الذي احتجّ به البصريون (أنف الزيدين).

8.مسألة: (أنت) اسم كلها عند الفراء، وعند البصريين (أن) ضمير والتاء حرف خطاب.

يقول أبو حيان (التذييل، ج2/ص197): "وذهب الفراء إلى أن "أنت "بكماله هو الاسم، قال الفراء: أخذت التاء من قولك: ذهبت، فضمت إليها أن، وجعلا اسمًا واحدًا.

وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي كانت في فعلت، وكثرت بـ"أن". وهذا الذي أختاره لأنه قد ثبتت اسمية التاء في ضربت وفروعه بلا خلاف".

التحليل والتوضيح:

(29) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج4/ص365).
(30) سورة التحريم، الآية (4).
(31) الألباني، كتاب إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، الحديث رقم (489)، (ج2/ص248).
(32) سورة النساء، الآية (11).
(33) المصدر السابق، (ج4/ص365).
(34) الفراء، معاني القرآن، (ج1/ص306).

الرأي البصري في (أنت) أنها مكونة من اسم وحرف (الضمير أن والتاء حرف خطاب) وهذا مخالف لرأي الفراء الذي يرى أن أنت كلها اسم يقول ابن عقيل[35]: "والضمير أن والتاء حرف خطاب، هذا مذهب البصريين وذهب الفراء إلى أن "أنت" بكماله هو الضمير".

وأبو علي الفارسي على مذهب البصريين حيث يقول[36]: "فلا موضع لهذا الكاف في هذه الأماكن من الإعراب، ولا للتاء في أنت؛ لأنهما ليسا باسمين فيستحقا الإعراب، كما لا تستحقه (ما) في قوله: ﴿فَبِما نَقضِهم ميثاقَهم﴾[37]".

والذي أميل إليه رأي البصريين؛ لأننا لو قسنا على إياك؛ فإيا ضمير منفصل، والكاف للخطاب، يثبت هذا القول أن الفتحة على الكاف لخطاب المذكر، والكسرة عليها لخطاب المؤنث، وكذلك نقول: أنتَ وأنتِ فيختلف الخطاب، يقول ابن جني[38]: "فأما قول من قال: إن إياك بكماله الاسم، فليس بقوي، وذلك أن إياك في أن فتحة الكاف تفيد الخطاب المذكر، وكسرة الكاف تفيد الخطاب المؤنث، بمنزلة أنت، في أن الاسم هو الهمزة والنون، والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر، والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث، فكما أن ما قبل التاء في أنت هو الاسم، والتاء حرف خطاب، فكذلك "إيا" هو الاسم، والكاف بعدها حرف خطاب، أوَ لا تراك تقول: إياك وإياكما وإياكم، كما تقول: أنت وأنتما وأنتم".

وما يؤكد اسمية أن وحرفية التاء تبيين حركة التاء لنوع الخطاب هل هو للمذكر أو للمؤنث قول أبو البركات الأنباري[39]: "بل فيها إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء في "أنت" فإن الضمير هو "أن" وهو مبهم، والتاء تبيّنه؛ فإن كانت مفتوحة دلّت على أنه ضمير المذكر، وإن كانت مكسورة دلّت على أنه ضمير المؤنث".

9.مسألة: مجيء ضمير الشأن مستكنًا بعد كان

يقول أبو حيان (التذييل، ج2/ص282): "على هذا تقول: كان زيد قائم.

واختلف النحويون في هذا التركيب: فذهب الجمهور إلى أنه يجوز. وأنكر الفراء سماعه. وهو محجوج بقول بعضهم: "كان أنت خير منه"، وبقول الشاعر:

أَمِن سُمَيَّةَ دَمعُ العَينِ تَذريفُ لَو أَنَّ ذا مِنكِ قَبلَ اليَومِ مَعروفُ[40]

التوضيح والتحليل:

يتقدم قبل الجملة ضمير يسميه البصريون ضمير الشأن أو القصة ويسميه الكوفيون المجهول ومثاله قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[41].

(35) ناظر الجيش، تسهيل الفوائد، (ج1/ص99).
(36) السيرافي، التعليقة على كتاب سيبويه، (ج1/ص39).
(37) سورة المائدة، الآية (13).
(38) ابن جني، سر صناعة الأعراب، (ج1/ص321).
(39) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (ج2/ص571).
(40) الخطيب التبريزي، شرح ديوان عنترة بن شداد، (ص99).
(41) سورة الصمد، الآية (1).

يقول سيبويه[42]: "ويقدمون قبل الجملة ضميرًا يسمى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين، وذلك نحو قولك: هو زيد منطلق؛ أي الشأن والحديث زيد منطلق. ومنه قوله عز وجل: {قل هو الله أحد}".

يقول ابن الأثير[43]: "ويخالف الضمّائر؛ لأنّه لا يحتاج إلى سابق يرجع إليه، ولا يكون في الكلام دليل عليه، وبهذه المباينة، لا يعطف عليه، ولا يؤكّد، ولا يبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يكون خبره مفردًا، ولا يكون له عائد، ويكون منفصلًا، ومتّصلًا، ومذكّرًا ومؤنّثًا، تقول: هو زيد قائم، وهي هند ذاهبة، أي الشّأن والحديث، زيد قائم، ومنه قوله تعالى: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ".

وقد يكون هذا الضمير على حالات (التذييل، ج2/ص279-284):

- بارزًا مبتدأ، ومثاله: ﴿قل هو الله أحد﴾.
- مضمرًا على جهة الانفصال، نحو: ما هو زيد قائم.
- مستكنًا في باب كان، ومثاله:

هيَ الشِّفاءُ لِدائي لو ظفِرتُ بها وليسَ مِنها شِفاءُ الداءِ مَبذولُ[44]

- مستكنًا في باب كاد، نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾[45].

وحذفه ضرورة، يقول ابن الأثير[46]: "فإن أدخلت عليه" ظننت وإنّ وأخواتهما، برز، تقول: ظننته زيد قائم، وإنّه زيد ذاهب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ﴾[47]. وقوله: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾[48].

وقد يحذف في ضرورة الشّعر.

وإذا دخلت عليه" كان" وأخواتها، استتر، كقولك: كان زيد ذاهب، أي: كان الشأن والقصّة زيد ذاهب. وقد شبّهوا كاد بكان، كقوله تعالى: {مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ}.

وقد رفض الفراء أن يأتي مستكنًا بعد كان لعدم سماعه، والصحيح ورود السماع فيه، لذلك أنكر أبو حيان قول الفراء، واحتج بما قالته العرب: كان أنت خير منه. وقول الشاعر:

أَمِن سُمَيَّةَ دَمعُ العَينِ تَذريفُ ...

وما أميل إليه رأي أبي حيان لتوفر السماع فيه، وإن كنت لا أميلُ إلى استتار ضمير الشأن بعد كان فهو بذلك يوهم بخلاف الإعراب المشهور من رفع الاسم ونصب الخبر.

(42) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج2/ص334).
(43) ابن الأثير، البديع في علم العربية، (ج1/ص61).
(44) البيت منسوب لهاشم أخ ذي الرمة، موجود في اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، (ص694).
(45) سورة التوبة، الآية (117).
(46) ابن الأثير، البديع في علم العربية، (ج1/ص61).
(47) سورة الحج، الآية (46).
(48) سورة الجن، الآية (19).

10.مسألة: مجيء ضمير الشأن مبتدأ

قال أبو حيان (التذييل، ج2/ص280).: "وفي البسيط: اختلفوا في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أو لا، نحو: هو زيد قائم، فمنعه الفراء وأبو الحسن، فلم يجوزاه/ إلا أن يكون معمولًا. وجوزه النحويون لأن كان وإن يضمر فيهما، وهي داخلة على المبتدأ، فهو جائز في المبتدأ. وقيل: منه ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿وهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[49]. هذا مذهب الجمهور. وقد روي عن الفراء وأبي الحسن منعه. وهذا غريب، مع كثرته في كلام الله تعالى وكلام العرب، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾، و﴿إِنَّهُ مَن يَأتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾[50]، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. وفي الشعر:

لا أنبأنّ أنّ وجهك شأنه خموش وإنْ كانَ الحميمُ حميم[51]

إلى غير ذلك مما كثر في كلامهم في النظم"

التوضيح والتحليل:

تقدم ذكر حالات ضمير الشأن، وكان منها: أن يأتي مبتدأ، وقد منع الفراء مجيئه مبتدأ إلا أن يكون معمولًا، بينما جوزه العلماء؛ لمجيئه كثيرًا في كلام الله تعالى.

يقول ابن يعيش[52]: "أمّا قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقد قال جماعة البصريين والكسائيُّ من الكوفيين: إن "هُوَ" ضمير الشأن والحديث، أُضمر ولم يتقدمّه مذكورٌ، وفسّره ما بعده من الجملة. وقال الفرّاء: هو ضمير اسم الله تعالى".

وضمير الشأن يكون مبتدأ بارزًا عند جمهور النحاة، ويخالفهم الفراء وأبو الحسن في ذلك، يقول أبو حيان في ارتشافه[53]: "وهذا الضمير يبرز مبتدأ عند الجمهور، خلافًا لأبي الحسن والفراء، فإنهما منعا ذلك، ولا يجيزانه إلا إن كان معمولًا لكان وإنَّ وأخواتهما".

و**هذا لا يستقيم لتوفر السماع به كثيرًا** ومنه قوله تعالى: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ و﴿إنه من يأت ربه مجرمًا﴾.

11.مسألة: أصل الذي

يقول أبو حيان (التذييل، ج3/ص20): "وفي البسيط ما ملخصه: "مذهب س أن أصل الذي (لذي) كعمي، ومذهب الفراء أن أصله "ذا" التي لاسم الإشارة". "وكذا التي أصلها عند سيبويه لتي، وعند الفراء تي. ومذهب السهيلي أن أصل الذي ذو بمعنى صاحب". وللفراء والسهيلي تقديرات حتى صارت "الذي" في غاية الاضمحلال والتعسف، ضربنا عن كتابتها صفحًا".

التوضيح والتحليل:

(الذي) اسم موصول جعل البصريون أصله (لذي).

يقول ابن الأثير[54]: "أمّا الّذي: فهو اسم مذكّر ناقص مبنيّ، وفيه لغات، أفصحها بالياء السّاكنة".

(49) سورة البقرة، الآية (86).
(50) سورة طه، الآية (74).
(51) أبو علي الفارسي، الإيضاح في علم النحو، (ص209)، وشرّاب، كتاب شرح الشواهد، (ج2/ص121).
(52) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج2/ص335).
(53) أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج2/ص950).
(54) ابن الأثير، البديع في علم العربية، (ج2/ص234).

يقول الدماميني[55]: "وقد يقال لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي» بحذف الألف واللام من كل واحدة من هذه الكلمات".

ومنهم من جعل الذي بمعنى ذو، يقول ابن عقيل: "وذو الطائية –لا يستعمل "ذو" بمعنى الذي إلا طيء أو من تشبه بهم من المولدين كأبي نواس وحبيب، ولذلك قال: الطائية"[56].

والفراء جعل أصل الذي (ذا) للإشارة إلى الحاضر ثم نقل إلى الغائب، وأدخلوا عليه الألف واللام للتعريف.

يقول الزجاجي[57]: "والفراء يقول أصل الذي ذا وهو إشارة إلى ما بحضرتك، ثم نقل من الحضرة إلى الغيبة ودخلت عليه الألف واللام للتعريف، وحطت ألفها إلى الياء ليفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب".

وما أميل إليه أنّ أصل الذي لذي، ونقبل لغة طيء في جعل الذي بمعنى ذو أي صاحب كلغة ولهجة عربية لقبيلة ولا نجعله أصلًا لها، بينما نرفض ما جاء به الفراء من جعل أصل الذي ذا الدالة على الإشارة لأن ذا عرفت من خلال معنى الإشارة فلا يضطر لإدخال الألف واللام يقول ابن الشجري:"[58]: "وقال الفرّاء: أصل الذي: ذا، المشار به إلى الحاضر، أرادوا نقله من الحضرة إلى الغيبة، فأدخلوا عليه الألف واللام للتعريف، وحطّوا ألفه إلى الياء، للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب، وهذا قول ظاهر الفساد، وهو من دعاوى الكوفيّين، فمن فساده أنّ «ذا» معرفة بما فيه من الإشارة، فلا حاجة به إلى التعريف بالألف واللام، ثم قوله: «حطّوا ألفه إلى الياء، للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب» فاسد أيضًا؛ لأنّنا لسنا نجد في «الذي» إشارة إلى غائب، كما نجد في «ذلك» وفى «تلك وذانك وأولئك» إشارة إلى غائب، وأقوى وجوه فساده أنه إذا كان أصل «الذي» ذا، بزعمه، فما وجه هذه اللام المدغمة فيها لام التعريف؟ فقد وضح لك بما ذكرته أن أصل الذي والتي: لذ ولت، كما قال البصريّون".

وأبو حيان كما تقدم يرفض رأي الفراء.

12.مسألة: مجيء الذي مصدرية

يقول أبو حيان (التذييل، ج3/ص136): "وحكي الفراء عن بعض العرب: أبوك بالجارية الذي يكفل، وبالجارية ما يكفل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالته. وهذا صريح في ورود "الذي" مصدرية. ومنه قول ابن رواحة:

فَثَبَّتَ اللـهُ مَا آتَـاكَ مِنْ حَسَنٍ تَثْبِيتَ مُوسَى، وَنَصْرًا كَالَّذِي نُصِرُوا[59]

أي: ونصرًا كنصرهم".

التحليل والتوضيح:

أجاز الفراء مجيء الذي مصدرية واستدل بكلام من العرب: أبوك بالجارية الذي يكفل والمعنى أبوك بالجارية كفالته.

(55) الدماميني، تعليق الفرائد، (ج2/ص191).
(56) ناظر الجيش، تسهيل الفوائد، (ج1/ص147).
(57) الزجاجي، اللامات، (ص48).
(58) ابن الشجري، الأمالي، (ج3/ص53).
(59) البيت لعبد الله بن رواحة، غير موجود في ديوانه. موجود عند: الآمدي، كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، (ص161).

"فـ(الذي يكفل) مبتدأ بمنزلة ﴿وأن تصوموا﴾[60] و (بالجارية) خبره، والمعنى: كفالته استقرت بالجارية، كما قالوا: – أيضًا – ما يكفلك"[61].

والذي جعل الفراء يعدها مصدرية حتى لا يقع في محذورين، وهما:

1) تعلق الباء بـ(يكفل)، وإنما يتعدى بنفسه.
2) وتقدم معمول الصلة على الموصول.

والدماميني يرد بقوله بأن التقدير أبوك كفيل بالجارية، فحذف الخبر وأبدل منه الذي[62].

واستدل ابن مالك لهذا بأبيات شعرية ومنه قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه الذي سبق ذكره:

فَثَبَّتَ اللـهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنٍ تَثْبِيتَ مُوسَى، وَنَصْرًا كَالَّذِي نُصِرُوا

أي: ونصرًا كنصرهم.

وقول ابن أبي ربيعة:

وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا عَمْدًا فَنَعْرِفَه مِنْهُم إِذنْ لصَبِرِنَا كالّذي صَبَروا[63]

وأبو حيان لا يرى جواز مجيئها مصدرية ويقول: "أما قول بعض العرب "أبوك بالجارية الذي يكفل" فـ"الذي" على حاله موصول، وبالجارية: متعلق بمحذوف، يدل عليه "الذي يكفل"، التقدير: أبوك كفيل بالجارية الذي يكفل، أو على إضمار "أعني"، كما يقدره بعض أصحابنا في كثير من المجرور، وإن كان "أعني" لا يتعدى في أصل الوضع بالباء" (التذييل، ج3/ص138).

ويرد على استشهادهم بـ(كالذي نصروا) بأنه يحتمل وجهين:

- أحدهما أن يكون أصله: كالذين نصروا، فحذف النون، والتقدير: كنصر الذين نصروا.
- ثانيهما أن يكون "الذي" صفة لمصدر محذوف، والعائد عليه محذوف من نصروا، والتقدير: كالنصر الذي نصروه. **وإلى هذا أميل.**

13.مسألة: تقديم معمول صلة أن عليها.

يقول أبو حيان (التذييل، ج3/ص138): "إلا أن الفراء أجاز تقديم معمول صلة "أن" عليها، والكسائي أجاز تقديم معمول صلة "كي" عليها، فأجاز الفراء: أعجبني العسل أن تشرب، وأجاز الكسائي: جاء زيدٌ العلم كي يتعلم، ولا يجوز ذلك عندنا".

التحليل والتوضيح:

منع البصريون تقديم معمول صلة أن عليها، بينما أجاز الفراء ذلك محتجًا بقول الراجز (الرجز يكون كل شطر في سطر):

رَبَّيْتُهُ حتّى إذا تَمَعْددا كانَ جَزَائِي بالْعَصَا أنْ أُجْلَدا[64]

(60) سورة البقرة، الآية (184).
(61) الدماميني، تعليق الفرائد، (ج2/ص258).
(62) ينظر: المصدر السابق، (ج2/ص258).
(63) ديوان عمر بن أبي ربيعة، (ص74).
(64) المرادي، توضيح المقاصد، (ج3/ص1239)، وشرّاب، شرح الشواهد، (ج1/ص347).

فقدم معمول صلة أن (بالعصا) على (أن) بينما رفض ابن مالك تقديم معمول صلة أن عليها رافضًا ما استدل به الفراء من وجهين اثنين:

- الأول: الحكم بندوره.
- الثاني: إمكانية تقدير عامل مضمر يفسره الفعل المذكور بعد أن.

يقول أبو حيان (التذييل، ج3/ص179): "ولا حجة فيما استشهد به لندوره. وأبو حيان إذ يرفض تقديم معمول صلة أن عليها فهو من قبيل الحذف حيث يقول: "وأما إذا كان الموصول "أن" فلا يجوز أيضًا تقديم شيء من معمول صلتها عليها كما ذكرنا، فأما: كان جزائي بالعصا أن أجلدا ونحوه، فقد خرج على الحذف، أي: كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد.

أو إمكان تقدير عامل مضمر".

والراجح لدي الرأي البصري من عدم جواز تقديم معمول صلة أن "لأن معمولها من تمام صلتها، فلا يجوز عند البصريين: طعامك أريد أن أكل، ولا: أريد طعامك أن أكل"[65].

وجاز هذا عند الكوفيين "وَنقل ابْن كيسَان عَن الْكُوفِيّين الْجَوَاز فِي نَحْو طَعَامك أُرِيد أَن آكل وطعامك عَسى أَن آكل"[66].

14.مسألة: دخول الفاء في خبر اسم الفاعل إذا كان صلة أل وكان مبتدأ.

يقول أبو حيان (التذييل، ج3/ص179): "فأما ما اعتل به الفراء من أن مثل هذا لا ينصب لأن تأويله الجزاء فتعليل غير صحيح؛ لأن تعليل الجزاء لا وجه له لمنعة النصب؛ لأن الاسم في الجزاء ينتصب، تقول: أيًا تضرب أضربه، فلما رفعهما أكثر القراء، والعامل في الضمير أمر، دل ذلك على أن قوله {فَاجْلِدُوا} ليس في موضع الخبر؛ بل الخبر محذوف. وقرأ ناس من القراء منهم عيس بن عمر ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾[67] بالنصب، فيكون نحو: زيدًا فاضربه".

وقوله وغيرهما موصولًا بظرف أي: وغير "أل" موصولًا بظرف" (التذييل، ج4/ص98).

التوضيح والتحليل:

أجاز الكوفيون دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي على هيئة اسم الفاعل وكان صلة أل ومنعه البصريون.

يقول ناظر الجيش[68]: "فذهب المبرد إلى جواز ذلك، قيل: وهو مذهب الكوفيين"؛ لأن اسم الفاعل في صلة أل في تأويل الفعل؛ ولذلك عمل وإن كان ماضيًا، وعطف الفعل عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[69]. وعلى ذلك حمل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾[70]. وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾.

(65) ابن السرّاج، الأصول في النحو، (ج2/ص235).
(66) السيوطي، همع الهوامع، (ج2/ص362).
(67) سورة النور، الآية (2).
(68) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، (ج2/ص1042).
(69) سورة الحديد، الآية (18).
(70) سورة المائدة، الآية (38).

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز؛ لأن المسوغ لدخول الفاء في خبر الذي والتي غير موجود فيما دخلت عليه أل بمعنى الذي والتي"[71].

لذلك جعل سيبويه الخبر محذوفًا "ما فرض عليكم الزانية والزاني أي حكمهما"[72].

وأبو حيان جعل الخبر محذوفًا في الآية فلا تكون الفاء قد دخلت على الخبر: "والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما، فالزانية مبتدأ وخبره محذوف عند أبي حيان، كما يجوز نصبه بفعل أمر تقديره اجلدوا الزانية والزاني وهذا الرأي مفهوم من قوله بالأعلى وعند الفراء تقع الزانية مبتدأ واجلدوا خبر المبتدأ الذي دخلته الفاء ولا مجال لنصبهما لأنهما في معنى الجزاء يقول الفراء: ﴿الزَّانِيَةُ والزّانى فاجلدوا كلّ واحد منهما﴾. رفعتهما بِما عاد من ذكرهما فِي قوله (كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما) ولا ينصب مثل هَذَا لأن تأويله الجزاء (ومعنا)[73]. – والله أعلم– من زَنَى فافعلوا بِهِ ذلك. ومثله ﴿وَالشُّعَراءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغاوُونَ﴾[74] معناهُ– والله أعلم: من قَالَ الشعر اتّبعه الغواة. وكذلك (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ)، ﴿وَالَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما﴾[75].

ولو أضمرت قبل كل ما ذكرنا فعلًا كالأمر جاز نصبه، فقلت: الزانية والزاني فاجلدوا"[76].

ويجوز نصبهما، وعلى هذا لا يلزم أن يكون كل واحد من اسم الشرط وفعله عاملًا معمولًا؛ إذ النصب في اسم الشرط في نحو "أيًا تضرب اضربه" بـ "تضرب" (التذييل، ج3/ص269).

والراجح لدي رأي الكوفيين والمبرد في جواز دخول الفاء على خبر اسم الفاعل المقرون بـ(ال) المبتدأ، لورود الشواهد، ولا ترى أن منع النصب كما ادعى الفراء صحيح لورود قراءة نصب ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾، والقراءة حجة.

15.مسألة: دخول الفاء على خبر المبتدأ.

يقول أبو حيان (التذييل، ج4/ص112): وذهب الفراء إلى جواز دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه إن، نحو: إن الرجل الذي يأتيك فله درهم، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ المَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾[77]. والصحيح أن ذلك لا يجوز".

التوضيح والتحليل:

جوّز الفراء دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه إن في نحو: إن الرجل الذي يأتيك فله درهم، وقد تبعه ابن مالك مجيزًا دخولها مشترطًا العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة، يقول[78]: "وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم، واستقبال معنى الصلة، أو الصفة نحو: "الذي يأتي، أو في الدار فله درهم".

(71) الدماميني، تمهيد القواعد، (ج2/ص1042).
(72) المصدر السابق، (ج2/ص1042).
(73) الفراء، معاني القرآن، (ج2/ص244).
(74) سورة الشعراء، الآية (224).
(75) سورة النساء، الآية (16).
(76) الفراء، معاني القرآن، (ج2/ص244).
(77) سورة الجمعة، الآية (8).
(78) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (ج1/ص374).

بينما منع أبو حيان دخولها محتجًا بأقوال العلماء، وهي أن الاسم الموصول ليس مشبهًا بالشرط، فالشرط لا يأتي بعده الفعل إلا ظاهرًا ومضمرًا، والاسم الموصول خلافه، وكان أبو حيان قد ذكر احتجاجهم على هذا بقوله تعالى: ﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحًا فليس عليهن جناح﴾[79].

واحتجوا بقول الشاعر:

صَلوا الحَزْم، فالْخطبُ الْذِي تَحْسَبونَهُ يَسِيرًا فَقدْ تَلْقُونَهُ مُتَعَسِرًا[80]

فخرج أبو حيان البيت على زيادة الفاء هنا (التذييل، ج4/ص104).

أما الآية فتأويلها:

القواعد مبتدأ واللاتي خبره، أو على كون القواعد مبتدأ واللاتي مبتدأ ثاني ودخلت الفاء لأن الجملة وقعت خبرًا عن (اللَّاتِي)، وهو موصول فيه شرط جواز دخول الفاء معبرة في خبره، وكأنه قسم من النساء إلى قسمين: أحدهما لا يرجون نكاحًا، فحكم عليهن أنه ليس عليهن جناح والثاني ما يرجون نكاحًا، فعليهن الجناح (التذييل، ج4/ص103).

وقد استدل الفراء بالآية الكريمة: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[81].

فجعل الفاء داخلة على الخبر، وهذا مرفوض عند أبي حيان؛ بل جعل الموت اسمًا لإن والذي خبرها، وبذلك لا تكون الفاء داخلة على الخبر، وجملة و{فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ} جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها" (التذييل، ج4/ص114).

وأميل إلى ما ذهب إليه الفراء وابن مالك لأنه الأقرب إلى المعنى في الآية الكريمة، ولا يخلو رأي أبي حيان من التكلف.

16.مسألة: رفع الفاعل ونصب الخبر في كان وأخواتها.

يقول أبو حيان (التذييل، ج4/ص116): "وزعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فكان زيد ضاحكًا مشبه عنده بجاء زيد ضاحكًا، واستدل بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به، وبدليل أن الماضي لا يحسن وقوعه خبرًا لكان إلا مع (قد) كما لا يحسن وقوعه حالًا إلا مع (قد)، وبدليل أنك لا تكني عنه كما لا تكني عن المفعول به؛ ألا ترى أنك تكني عن قولك ضربت زيدًا، فتقول: فعلت به، ولا يسوغ ذلك في كان وأخواتها، بل إن كنيت في باب كان قلت: كان زيد كذا، كما تكني عن الحال: جاء زيد كذا".

التوضيح والتحليل:

يذهب سيبويه إلى أن اسم كان رفع لشبهه بالفاعل، وليس على هذا خلاف مع غيره من العلماء، وكذلك عند الفراء، بينما خالف الفراءُ سيبويه في سبب نصب الخبر، فسيبويه يشبهه بالمفعول به، والفراء يشبهه بالحال.

يقول ابن السراج[82]: "فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيهًا بالمفعول فقالوا: كان عبد الله أخاك، كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك".

---

(79) سورة النور، الآية (60).

(80) الدماميني، تعليق الفرائد، (ج3/ص152)، وشرّاب، شرح الشواهد، (ج1/ص347).

(81) سورة الجمعة، الآية (8).

(82) ابن السراج، الأصول في النحو، (ج1/ص82).

يقول المبرد[83]: "وذلك الفعل كَانَ وَصَارَ وَأَصْبح وَأمسى وظل وَبَات وأضحى وَمَا دَامَ وَمَا زَالَ وَلَيْسَ وَمَا كَانَ في معناهن وَهذه أفعال صحيحة كضرب ولكنَّا أفردنا لها بابًا، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد وَذلك أنَّك إذا قلت: كان عبد الله أخاك فالأخ هو عبد الله في المعنى، وإنَّما مجاز هذه الأفعال، ومجاز الأفعال التي تقع للعلم وَالشَّك وباب إن مجاز الابتداء والخبر".

احتج الفراء لرأيه بالآتي: (التذييل، ج4/ص117)

1- مجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرفية والجار والمجرور من الخبر وكذلك الحال.
ورد عليه بجواز وقوع الجمل من المفعول كما تجيء من الحال.
2- وقوع الماضي خبرًا لكان مع قد وقبح بلا قد، وكذلك يقع الماضي حالًا مع قد ويقبح بدونها ورد عليه بمجيء الماضي خبرًا لكان في القرآن بكثرة بلا قد.

وما أميل إليه الرأي البصري، وقد أيده أبو حيان كما أسلفنا مستدلًا بالآتي:

3- مجيء الخبر والمفعول مضمرين، وعدم جواز إضمار الحال.
4- مجيء الخبر والمفعول معرفتين، والحال لا يكون إلا نكرة.
5- مجيء الخبر والمفعول جامدين، والحال مشتقة.
6- عدم الاستغناء عن الخبر والمفعول، بينما الحال يستغنى عنه.

17.مسألة: أصل زال الناقصة.

يقول أبو حيان (التذييل، ج4/ص122): "زعم الفراء أن (زال) التي هي ناقصة مغيرة من (زال) التامة، بنوها على فعل بكسر العين بعد أن كانت مفتوحة فرقًا بين التمام والنقصان، فعينها واو".

التحليل والتوضيح:

خلط الفراء بين زال يزول التامة التي بالواو، وبين زال يزال الناقصة، وجعل زال الناقصة محولة من زال التامة، وهذا مرفوض عند كثير من العلماء.

يقول السيرافي[84]: "وإنما زايلت بارحت، والدليل على ذلك قولك في المصدر: تزييلًا كما تقول: كسرت تكسيرًا، وإنما صارت ياء؛ لأنها من زاله يزيل إذا فرّقه وزايلته؛ أي بارحته، فقد تبين أنه من الياء، ولو كان من زال يزول لوجب أن يقال زوّلت تزويلًا كما تقول قوّمت تقويمًا، قال: ولو كان زيّلت فيعلت لقلت في المصدر زيله، ولم تقل تزييلًا في الأصل، فقال: لو كان زيولت في الأصل لوجب أن يكون مصدره زيولة ينقل إلى زيلة".

يقول ابن الوراق[85]: "واعْلَم أن (زَالَ) التي تحتاج إلى اسْم وخبر أصلها (فعل يفْعل) كعلم يعلم، تقول من ذلك: زَالَ يزَال، كما تقول: خَافَ يخَاف، فأما التي تقول فيها: زَالَ يَزُول، فليست من هذا الباب في شيْء، ولكنها تستعمل في غيرها من الأفعال، كقولك: زَالَ زيد عَن المكان يَزُول عَنهُ، وأما الأولى فلا تستعمل إلَّا بحرف النَّفي لما ذكرناه".

(83) المبرد، المقتضب، (ج4/ص86).
([84]) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج5/ص276).
([85]) أبو الحسن الورّاق، علل النحو، (ج1/ص250).

وإلى هذا أميل؛ لأن زال يزال لا تستعمل إلا مع النفي بخلاف زال يزول كما ذكر ابن الوراق، ونرفض قول الفراء؛ لأن الفعل زال يزول فعلًا متعديًا، بينما زال يزيل فعلًا قاصرًا. يقول ابن الأثير: "أمّا «ما زال»: فإنّها من" زال يزال» ضدّ ثبت، وليست من «زال يزول»؛ لأنّ هذا متعدّ، وذاك قاصر، ولا من «زال يزيل»؛ لأنّ ذلك «فعل يفعل»، وهذا من «فعل يفعل»[86].

18.مسألة: تصرف ما دام

يقول أبو حيان (التذييل، ج4/ص147): "زعم الفراء أن ما دام لا يبنى منها المضارع، فلا يقال: لا أفعل هذا ما يدوم زيد قائمًا، وذكر أن السبب في ذلك أنه إذا قلت: أفعل هذا ما دام زيد قائمًا، كان مشبهًا للشرط الذي تقدم جوابه؛ ألا ترى أن معنى ذلك معنى قولك: أفعل هذا إن دام زيد قائمًا، والشرط الذي تقدم جوابه عليه لا يكون فعله إلا ماضيًا؛ ألا ترى أن العرب تقول: أنت ظالم إن فعلت، ولا تقول: أنت ظالم إن تفعل.

وهذا الذي ذكره الفراء أنه لا يجوز أن تقول: "أفعل هذا ما يدوم زيد قائمًا" لم يذكره البصريون، قال بعض أصحابنا: "فإن صح أن العرب لا تقول ذلك فوجهه ما ذكره الفراء" انتهى. وهذا التعليل الذي ذكره الفراء لا يصح لأن ما المصدرية الظرفية توصل بالمضارع.

كما قال:

أُطوِّفُ ما أطوِّفُ ثم آوِي إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[87]

التحليل والتوضيح:

تلزم ما دام عند الفراء صيغة الماضي، ولا تأتي بصيغة المضارع وهذا ما ينكره أبو حيان ويصرح بعدم ذكره عند البصريين، وهو مخالف لما نقل عنهم يقول السيرافي في شرح الكتاب[88]: "آتيك ما دام زيد صاحبك، ولا يقال: ما يدوم زيد صاحبك؛ وذلك أن قولك: (ما دام) ليس لها إلا طريقة واحدة، فاختير له بناء واحد، وإنما يستعمله القائل فيما قد وقع ويشترط اتّصاله ودوامه".

وعليه فإن السيرافي موافق للفراء.

يقول ابن الوراق[89]: "واعْلَم أن (دَامَ) التي تستعمل مع (مَا) لا يستعمل منها المستقبل، فلا يجوز أن تقول: مَا يَدُوم زيد قائما، وإنَّما ألزموه الماضي، لأن القائل إذا قال: أنا أنتظرك ما دمت قائمًا، فإنَّما يخبر عن حال وقت دوامه، فلمَّا كان هذا المعْنى المقصود لا يحتمل إلَّا معنى واحدًا لزم لفظًا واحدًا".

وما أميل إليه عدم تصرفها وإن ورد سماع تصرفها يقول الشاعر:

وَلَمْ أَرَ مَا يَدُومُ لَهُ اجْتِمَاعٌ سَيَفْتَرِقُ اجْتماعُ الفَرْقَدَيْنِ[90]

([86]) ابن الأثير، البديع في علم العربية، (ج1/ص467).

(87) ديوان الحطيئة، (ص128).

(88) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج1/ص298).

(89) أبو الحسن الورّاق، علل النحو، (ج1/ص250).

(90) البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، (ج4/ص293).

فالصواب أن دام اقتصر استعمالها بصيغة الماضي لالتصاق ما الظرفية بها، يقول الشاطبي[91]: "وأما دام فإنها وإن كنت في الأصل متصرفة لما لحقتها ما الظرفيّة، قصرت استعمالها على هذه الصيغة، فلم يستعمل لها مضارعٌ وإن ساغَ قياسًا، فلا تقول: أكلمك ما يدوم زيدٌ قائمًا، وأحرى لا يستعمل منها الأمرُ، ولا اسم الفاعل، ولا المصدر".

19.تقدم الخبر على كان

يقول أبو حيان (التذييل، ج4/ص173): "وأجاز ذلك الكسائي على أن يكون (قائمًا) خبر (كان) مقدمًا مرفوعًا به زيد وفي (كان) ضمير الشأن، ولا يُثنى (قائم) ولا يُجمع لرفعه الظاهر، كما يُفعل ذلك مع التوسط.

وأما الفراء فحكمه عنده مع التقدم حكمه مع التوسط، إلا أنه يُثني (قائمًا) ويجمعه؛ لأنه لا يسوغ في محله الفعل، فلا تقول: قائم كان زيد، ولا: يقوم كان زيد. ومذهبهما فاسد بما أفسدنا به مذهبهما في التوسط".

التحليل والتوضيح:

لم يشترط البصريون لجواز تقدم خبر كان عليها أية شروط في نحو: قائمًا كان زيد، يقول ابن عقيل[92]: "وكذا تقديمُ خبر صار وما قبلها جوازًا ومنعًا ووجوبًا، فينقسم خبر صار وما قبلها بالنسبة إلى تقديمه على الفعل إلى ثلاثة أقسام: قسم يجوز فيه، وقسم يجب، وقسم يمتنع، فالجائز نحو: قائمًا كان زيدٌ، والواجب نحو: أين كان زيدٌ؟ والممتنع نحو: صار عدوي صديقي".

وقال ابن يعيش[93]: "فجاز التقديمُ في الأفعال، نحوُ: "قائمًا كان زيدٌ"، و"كان قائمًا زيدٌ"، ولم يجز ذلك في هذه الحروف".

بينما أجازه الكوفيون بشروط، فالكسائي اشترط أن يكون في كان ضمير الشأن، ولا يثنى ولا يجمع (قائمًا) وهذا يرفضه أبو حيان لأن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة، واشترط الفراء أن يكون زيد مرفوعًا بكان وقائم، وهذا ما يرفضه أبو حيان؛ لأنه لا يصح وجود عاملين لمعمول واحد (التذييل، ج4/ص170).

والراجح لدي أن الصواب ما رأته البصرة من جواز تقدم الخبر على كان؛ لأنه شبيه بتقدم المفعول على عامله، وإلى ذلك ذهب ابن مالك وأبو حيان، يقول ابن مالك[94]: "تقديم الخبر في هذا الباب شبيه بتقديم المفعول فليحكم بجوازه ما لم يمنع مانع. فتقول: قائمًا كان زيد كما تقول: عمرًا ضرب زيد".

20.رفع الاسمين بعد كان

يقول أبو حيان[95] (التذييل، ج4/ص250): "أجاز الجمهور رفع الاسمين بعد (كان)، وأنكر الفراء سماعه، وهو محجوج بثبوت ذلك عن العرب، نحو قولِه: إذا مت كان الناس صنفان: شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع.

في رواية من رواه (صِنْفان) بالألف، وقوله:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول

التحليل والتوضيح:

(91) الشاطبي، شرح ألفية ابن مالك، (ج2/ص152).
(92) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، (ج1/ص261).
(93) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج1/ص256).
(94) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (ج1/ص396).
(95) السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (ج1/ص431).

نقل أبو حيان قبول علماء النحو لرفع الاسمين بعد كان على تقدير ضمير الشأن بعدها والاسمان في محل نصب خبرها واستدل بما سمع عن العرب، يقول ابن يعيش[96]:" تقول: "كان زيدٌ قائمٌ"، و"كان أنتَ خيرٌ منه"، ففي "كَانَ" ضميرُ الأمر مستكنًّا فيها، والجملةُ بعده في موضع الخبر، وهو تفسيرٌ لذلك المضمر، وكذلك باقي أخواتها".

ومنه قولهم:

هيَ الشِّفاءُ لِدائي لو ظفِرتُ بها وليسَ مِنها شِفاءُ الداءِ مَبذولُ[97]

جعل في (لَيْسَ) ضميرًا، لم يتقدّمه ظاهرٌ، ثمّ فسره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبرُه[98].

ولو قال: كان الناس صنفين لما استكن الضمير، يقول العيني[99]: "في قوله: "كان الناس صنفان" حيث وقع اسم كان ضمير الشأن[100]، ويروى: كان الناس صنفين [بنصب صنفين] [101].

فعلى هذا يكون الناس اسم كان، وصنفين خبره، ولا يبقى فيه حينئذ استشهاد فافهم".

وأميل إلى رأي الجمهور، وإن كان في رأي الجمهور هذا إشكال عند غير المختص، وظنّ أنه تكسير لقواعد النحو والخطاب، فكيف لكان أن يأتي بعدها مرفوعان، عللنا ذلك باستكانة ضمير أو بتأويل وهذا وارد بالسماع ولا يجوز إنكاره.

21.دخول إلا على خبر ما العاملة عمل ليس

يقول أبو حيان (التذييل، ج4/ص270): "فلو كان الخبر مصحوبًا بحرف التنفيس أو بـ"قد" أو بـ"لم" جاز دخول (إلا) عليه، فتقول: ما زيد إلا سوف يقوم، وما بشر إلا قد يقوم، وما بكر إلا لم يخرج، ومنع من جواز ذلك الفراء، وزعم أن (إلا) لا يكون بعدها شيئان".

التحليل والتوضيح:

في إعمال ما عند دخول إلا على الخبر خلاف بين العلماء منهم من منع ومنهم من قبل، والمسألة التي هاهنا تتحدث عن دخول إلا على خبر ما العاملة عمل ليس إن صحب الخبر قد أو حرف تنفيس أو لم (وهذا جائز عند أبي حيان) بينما رفضه الفراء؛ لأنه يرى أن (إلا) لا يكون بعدها شيئان.

وعند البحث تبين أن العرب استعملت بعد إلا شيئين ومن ذلك قولهم: **تقول: لا يسعني شيء فيعجز عنك، أي: لا يسعني شيء فيكون عاجزًا عنك ولا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك**[102].

(96) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج2/ص338).
(97) السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (ج1/ص431)، سبق وروده.
(98) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج2/ص338).
(99) بدر الدين العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، (ج2/ص632).
(100) المصدر السابق، (ج2/ص338).
(101) السيرافي، شرح أبيات سيبويه، (ج1/ص100).
(102) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج3/ص224).

وقال ابن الأثير[103]: "**وتقول: لا يسعني شيء ويعجز عنك، ولو جعلت الفاء موضع الواو جاز على الوجه الأوّل من وجهي النّفي الذي هو بتقدير: ما تأتينا إلّا لم تحدّثنا**".

وما أميل إليه أنه جاء بعد إلا شيئان وعليه نرفض ما جاء به الفراء.

22.الخفض بـ (لات)

يقول أبو حيان (التذييل، ج4/ص294): "وزعم الفراء أن "لات" قد يخفض بها أسماء الزمان وأنشد قول الشاعر:

طَلَبُوْا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَاءِ[104]

وقول الآخر:

فلتعرفنّ شمائلًا مَحمودةً ولتندمنّ ولاتَ ساعةَ مندم[105]

التوضيح والتحليل:

تعمل لات عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولها شروط في ذلك، يقول ابن هشام: "وأما "لات" فإن أصلها "لا" ثم زيدت التاء، وعملها واجب، وله شرطان: كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاص﴾[106].

أي: ليس الحين حين فرار"[107].

ولكن الفراء ذكر أنه سمع من العرب من يجر بها أسماء الزمان، وهذا القول مرفوض عند أبي حيان ومن قبله ابن مالك، حيث جعل الكسر بسبب قطع أوان عن الاضافة ثم البناء على الكسر تشبيهًا بفعال، وإلى هذا الرأي نميل.

يقول ابن مالك[108]: "أراد: ولات أوان صلح، فقطع أوانًا عن الإضافة ونواها، وبنى أوانًا على الكسر تشبيهًا بفعالِ". وقال أيضًا: إلا أن "أوانًا" لشبهه بـ"نزال" وزنًا بني على الكسر، ونون اضطرارًا[109].

أما المبرد فجعل أوان بمنزلة (إذ) يضاف إلى جملة وعند حذف المضاف إليه من أوان عوض بالتنوين.

يقول ابن يعيش[110]: "فإنّ أبا العبّاس المبرّد ذهب إلى أنّ كسرة "أوان" ليست إعرابًا، ولا عَلَمًا للجرّ، والتنوين الذي بعده ليس الذي يتبع حركاتِ الإعراب، وإنّما تقديرُه عنده أنّ "أوانٍ" بمنزلةِ "إذٍ" في أنّ حقّه أن يكون مضافًا إلى الجملة، نحوَ قولك: "جئتُك أوانَ قام زيدٌ، وأوانَ الحَجّاجُ أميرٌ"، فلمّا حذف المضاف إليه من "أوان"، عوّض من المضاف إليه تنوينًا، والنونُ كانت ساكنة كسكون الذال في "إذٍ" فلمّا لقيها التنوينُ ساكنًا، كُسرت لالتقاء الساكنين كما، كُسرت ذالُ "إذ" عند دخول التنوين عليها".

(103) ابن الأثير، البديع في علم العربية، (ج1/ص604).
(104) البغدادي، خزانة الأدب، (ج2/ص20).
(105) المصدر السابق، (ج2/ص16).
(106) سورة ص، الآية (3).
(107) ابن هشام، أوضح المسالك، (ج1/ص278).
([108]) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج1/ص378).
([109]) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (ج1/ص444).
(110) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج5/ص156).

والمبرد لا يرى أن الجر بلات لغة، **والراجح لدي** عدم جواز الجر بلات وإن سُمع وَوَرد عن العرب ففيها تأويل ونظر كما بينا من أقوال للعلماء يمنع كونها لغة تخالف القياس وقواعد العرب.

23.عودة الضمير على ما بعده

يقول أبو حيان (التذييل، ج4/ص313): "فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[111] فلا حجة فيه للفراء، وفيه وجوه من التأويل:

- أحدها أن يكون {هُوَ} عائدًا على (أحد) من قوله تعالى: {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ}، و {أَن يُعَمَّرَ} فاعل بـ"مزحزحه" أو بدل من {هُوَ}.
- والثاني: أن يكون {هُوَ} عائدًا على التعمير المفهوم من قوله {لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ} ثم جاء بقوله {أَن يُعَمَّرَ} تبيينًا.
- والثالث: أن يكون {هُوَ} كناية عن التعمير، و{أَن يُعَمَّرَ} بدل منه، وليس {هُوَ} عائدًا على المصدر المفهوم من {أَن يُعَمَّرَ} بل يفسره البدل".

التوضيح والتحليل:

أجاز الفراء عودة الضمير على ما بعده في نحو قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ فالضمير (هو) في (ما هو بمزحزحه) يعود على المصدر المؤول أن يعمر بمعنى التعمير.

يقول الفراء: ﴿وَما هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ فالمعنى- والله أعلم- ليس بمزحزحه من العذاب التعمير"[112].

يقول أبو حيان (التذييل، ج2/ص270): "وذكر الفراء ضمائر يُفسرها ما بعدها". ثم ذكر الآية السابقة.

وهذا مرفوض عند أبي حيان والبصريين. فهم تأولوه على:

- أن يكون الضمير (هو) عائدًا على أحدهم في الآية التي تسبقها، وهو اسم ما، وبمزحزحه خبرها، وأن يعمر فاعل لاسم الفاعل مزحزحه، وهنا ما العاملة الحجازية.
- أن يكون الضمير (هو) عائدًا على أحدهم، وهو مبتدأ وبمزحزحه الخبر، وأن يعمر فاعل لاسم الفاعل مزحزحه، فتكون هاهنا ما تميمية غير عاملة.
- أن يكون هو عائدًا على المصدر لو يعمر، وأن يعمر بدل من ذلك المصدر.

وقيل لا يعود هو على شيء قبله ولا بعده، فهو كناية عن التعمير، وأن يعمر بدل منه[113].

وهو عند الكوفيين ضمير شأن جاز أن يفسر بغير جملة إذا انتظم إسنادًا معنويًا، ولا يصح عند البصريين أن يفسر ضمير الشأن إلا بجملة مصرح بركنيها تسلم من حروف الجر[114].

وأميل إلى رأي البصريين؛ لأن الأصل في الضمير هو العود على متقدم، ولا يتمسك بالآية التي أوردها الفراء؛ لأنها تحتمل وجوهًا من التأويل والقاعدة: إن الدليل إذا تطرقه الاحتمال سقط به الاستدلال.

(111) سورة البقرة، الآية (96).

(112) الفراء، معاني القرآن، (ج1/ص51).

([113]) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، (ج1/ص505).

([114]) ينظر: المصدر السابق، (ج1/ص506).

الخاتمة:

لقد حفل كتاب أبي حيان الأندلسي (التذييل والتكميل) باعتراضات المؤلف على النحويين السابقين له، وذلك في كثير من القضايا النحوية واللغوية، وقد تناولهم بالنقد لآرائهم في معرض شرحه لأبواب النحو وموضوعاته، وكان الفراء أحد أئمة النحو الكوفي، من أبرز النحاة الذين تناولهم أبو حيان في اعتراضاته، وقد تناول البحث عددًا من هذه الاعتراضات، وسجلت الباحثة في ضوء ذلك مجموعة من النتائج، كما يأتي:

1) تناول البحث اعتراضات أبي حيان على الفراء في مقدمات النحو وبعض المرفوعات وبالتحديد في الأجزاء الأربعة الأولى من كتابه التذييل والتكميل (حتى باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر)، وقد بلغ عدد اعتراضات أبي حيان على الفراء فيها ثلاثًا وعشرين مسألة، وافقت أبا حيان في عشرين منها، ووافقت الفراء في ثلاث مسائل فقط.
2) كان أبو حيان متأدبًا في اعتراضاته على الفراء، ومن باب هذا التأدب كان يشير إليه في معرض اعتراضه على أي مسألة أو رأي باسمه (الفراء)، وذلك من باب الأدب والتقدير لعلمه ومكانته، فلم يكن فظًا، ولم يستخدم أي لفظ فيه تقليل له أو لعلمه، أو يحمل أي نقد أو هجوم حتى وإن خالفه رأيه.
3) لم تكن اعتراضات أبي حيان على الفراء في مسائل النحو الأساسية أو لنقل في قواعده الرئيسة؛ بل كانت في بعض المسائل الفرعية، والتي تقبل المناقشة والاجتهاد، وتخضع لبعض التأويل والفلسفة، كما في مسألة (عود الضمير) مثلًا.
4) لقد ظهر في اعتراضات أبي حيان للفراء ميوله إلى البصرة ونحاتها وآرائها، وكان في بعض ما جاء به من اعتراضات على الفراء يحاول إبراز صحة آراء البصريين وحججهم القوية المعتمدة على أصول النحو، لا سيما السماع، متشددًا في الأخذ والقبول بالقراءات القرآنية وغيرها من الأصول النحوية.
5) قدم أبو حيان أدلة سماعية أو تأويلية أو قياسية في اعتراضاته على الفراء، وكان يُناقش ويحاور لإثبات صحة رأيه فيما يورده من كلام وآراء.
6) اعتمد أبو حيان في اعتراضاته على الفراء استخدام ألفاظ صريحة تشير إلى مقصده، مثل: وهذا فاسد، ولا يصح هذا، كما واستخدم ألفاظا غير صريحة، مثل: زعم الفراء، وهذا محجوج بالسماع.
7) إنَّ أبا حيان والفراء من أبرز نحاة العرب، وإن اختلفوا في بعض الآراء ووجهات النظر فإن ذلك لا يعني خلافًا شخصيًا بينهما، وذلك من باب التنافس والاختلاف الحسن الذي نلمسه في جميع مجالات وعلوم الحياة ويكون سببًا في تقدمها واستمرار البحوث والدراسات التي تكشف عن الكثير مما يطوّر العلوم ويُعمل فكرها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت 606هـ). (1420هـ). *البديع في علم العربية* ط1، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن (ت 900هـ). (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (ت 577هـ). (2003م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* ط1، بيروت: المكتبة العصرية.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ). (1997م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* ط4. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ). (1986م). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين* ط1، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392هـ). (2000م). *سر صناعة الإعراب* ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد (د.ت). *شرح ألفية ابن مالك*، المكتبة الشاملة الحديثة.

أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ). (1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* ط1، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (ت 745هـ). (2013م). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* ط1. تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (ت827 هـ). (1369). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت (186-246هـ). (1993م) ط1. دراسة وتبويب: مفيد محمد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية.

ديوان عمر بن أبي ربيعة (د.ت). بيروت: دار القلم.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، أبو القاسم (ت 337هـ). (1985م). *اللامات* ط2. تحقيق: مازن المبارك، دمشق: دار الفكر.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 1143هـ). (د.ت). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ). (د.ت). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 385هـ). (1974م). *شرح أبيات سيبويه*، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ). (1998م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* ط1. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية/ بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت 290هـ). (2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)* ط1. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

شراب، محمد بن محمد حسن (2007م). *شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية* ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

شرح ديوان عنترة بن شدّاد للخطيب التبريزي (1992م) ط1، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طرّاد، بيروت: دار الكتاب العربي.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت 1206هـ). (1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك* ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الضائع، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت 720هـ). (2004م). *اللمحة في شرح الملحة* ط1. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن عقيل، بهاء الدين (1405هـ). (د.ت). *المساعد على تسهيل الفوائد* ط1. تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى. دمشق: دار الفكر/ جدة: دار المدني.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت 855هـ). (2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»* ط1. تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ). (2019). *الإيضاح في النحو*. تحقيق: سارة عبدة الفتاح، القاهرة، دار الكتب العلمية.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت 207هـ). (د.ت). *معاني القرآن* ط1. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة.

ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت 672هـ). (2002م). *إيجاز التعريف في علم التصريف* ط1، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ). (2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* ط1، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (ت 778هـ). (1428هـ). *شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»* ط1، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (ت 778 هـ). (1428هـ). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)* ط1. دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت 761هـ). (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (ت 381هـ). (1999م). *علل النحو* ط1. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية والمرومنة

Ibn Al-Atheer - Majd Al-Din Abu Al-Saadat Al-Mubarak Ibn Muhammad Ibn Muhammad Ibn Muhammad Ibn Abd Al-Karim Al-Shaibani Al-Jazari (d. 606AH). (1420 AH). *Al-Badee Fi Ilm AlArabia* - 1st Edition - verified and studied by: Fathi Ahmed Ali Al-Din. Makkah: Um Al-Qura University.

Al-Ashmouni, Ali bin Muhammad bin Isa, Abu Al-Hasan (d. 900AH). (1998). Sharh Al-Ashmouni Ala Alfiya Ibn Malik, 1st Edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Anbari, Abu Al-Barakat, 'Abd Al-Rahman Ibn Muhammad Ibn 'Ubayd Allah Al-Ansari, (d. 577 AH). (2003). *Al'iinsaf Fi Masayil Alkhilaf Bayn Alnahwiiyna: Albasariiyn Walkufiiyn* 1st Edition, Beirut: Modern Library.

Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar (d. 1093 AH). (1997). *Khizanat Al'adab Walabi Libab Lisan AlArab*, 4th Edition. Verified and explained by: Abd Al-Salam Muhammad Haroun, Cairo: Al-Khanji Library.

Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari Al-Baghdadi Moheb Al-Din (d. 616AH). (1986). *Al-Tabiyin on the Doctrines of the Basri and Kufic Grammarians*, 1st Edition, verified by: Abdul Rahman Al-Uthaymeen. Dar Al-Gharb Al-Islami.

Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman Al-Mawsili (d. 392AH). (2000). *Siru Sinaeat Al'iierab*, 1st Edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Hazmi, Abu Abdullah, Ahmed bin Omar bin Musaed (unknown). *Explanation of Alfiya Ibn Malik* - Almaktabat Alshaamilat Alhaditha.

Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi (d. 745 AH). (1998). *Airtishaf Aldarb Min Lisan Alearab* - 1st Edition - verified by -: Rajab Othman Muhammad. Reviewing: Ramadan Abdel Tawab. Cairo: Al-Khanji Library.

Abu Hayyan Al-Andalusi, Muhammad bin Yusuf bin Ali (d. 745AH). (2013). *Altadhyil Waltakmil Fi Sharh Kitab Altashil* 1st Edition. Verified by: Hassan Hindawi, Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Damamini, Muhammad Badr Al-Din bin Abi Bakr bin Omar (d.827 AH). (1369). *Taeliq Alfarayid Ealaa Tashil Alfawayid.* verified by: Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad Al-MufidY. Al-Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

Diwan Alhatayyat Biriwayat Washarh Abn Alsakit (186-246 AH). (1993) 1st Edition. Study and Tabulation: Mufid Muhammad Qamiha, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Diwan Omar bin Abi Rabia (unknown). Beirut: Dar Al-Qalam.

Al-Zuzaji, Abd Al-Rahman Ibn Ishaq Al-Baghdadi Al-Nahawandi, Abu Al-Qasim (d. 337AH). (1985). *Al-Lamat*, 2nd Edition. Verified by: Mazen Al-Mubarak, Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud Ibn Umar (d. 1143 AH). (unknown). *Alkashaaf Ean Haqayiq Altanzil Waeuyun Al'aqawil Fi Wujuh Altaawil*, Beirut: House of Revival of Arab Heritage.

Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad Ibn Al-Siri Ibn Sahl Al-Nahwi, known as Ibn Al-Sarraj (d. 316AH). (unknown). *Al'usul Fi Alnahw*. Verified by: Abdul Hussain Al-Fatli. Beirut: Al-Resala Foundation.

Serafi, Yusuf bin Abi Saeed Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban (d. 385AH). (1974). *Sharh 'Abyat Sibwyh*, verified by: Muhammad Ali Al-Rih Hashem, reviewed by: Taha Abdel Rao and F Saad, Cairo: Al-Azhar Colleges Library, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.

Al-Suyuti, Abd Al-Rahman Ibn Abi Bakr, Jalal Al-Din (d. 911AH). (1998). *Hma' Al-Hawam'i fi Sharh Jami' Al-Jawami*' 1st Edition. Verified by: Abdel Hamid Hindawi, Egypt: Al-Tawfiqia Library / Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa (d. 290AH). (2007). *Almaqasid Alshaafiat Fi Sharh Alkhulasat Alkafia (Sharh 'Alfiat Abn Malk)*1st edition. Verified by: Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen and others, Um Al-Qura University: Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Makkah.

Shurrab, Mohammed bin Mohammed Hassan (2007). *Sharh Alshawahid Alshieriat Fi 'Umahat Alkutub Alnahwia*, 1st edition, Beirut: Al-Resala Foundation.

Sharah Diwan Eantarat Bn Shddad by Al-Khatib Al-Tabrizi (1992 AD), 1st Edition, presented to him and put his margins and indexes: Majid Trad, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Al-Sabban, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Shafi'i (d. 1206AH). (1997). *Hashiat Alsubaan Ealaa Sharh Al'ashmuni Li'alfiat Abn Malik*, 1st Edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Ibn Al-Wadh', Muhammad Ibn Hasan Ibn Sabaa Ibn Abi Bakr Al-Jadhami, Abu Abdullah, Shams Al-Din (d. 720AH). (2004). *Allamhat Fi Sharh Almuliha*, 1st Edition. Ibrahimbin Salem Al-Saedi, Medina: Deanship of Scientific Research at the Islamic University.

Ibn Aqeel, Bahaa Al-Din (1405 AH). (DT). *Almusaeid Ealaa Tashil Alfawayid* 1st ed. Verified by: Muhammad Kamel Barakat, um Al-Qura University. Damascus: Dar Al-Fikr / Jeddah: Dar Al-Madani.

Al-Aini, Badr Al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa (d. 855AH). (2010). *Almaqasid Alnahwiat Fi Sharh Shawahid Shuruh Al'alfiat* also known *(Shrh Alshawahid Alkubraa)* 1st Edition.

Verified by: Ali Mohamed Fakher and others, Cairo: Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation.

AL-Faresi, Abu Ali Elhassn bin Ahmed (d. 377 AH). Al'iidah fi Alqawaeidi. Investigation: Sara Eabd Alfataah Alqahirat Dar Alkutub Aleilmiati.

Al-Farra, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzoor Al-Dailami (d. 207 AH). (d.t). *The meanings of the Qur'ann* 1st edition. Verified by: Ahmed Youssef Al-Najati and others, Cairo: Dar Al-Masrya for Authorship and Translation.

Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jayani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din Muhammad Ibn Abdullah (d. 672 AH). (2002). *'Iijaz Altaerif Fi Eilm Altasrif*, 1st Edition, verified by: Muhammad Al-Mahdi Abdul Hai Ammar Salem, Medina: Deanship of Scientific Research at the Islamic University.

Al-Muradi, Abu Muhammad Badr Al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali Al-Muradi Al-Masri Al-Maliki (d. 749 AH). (2008). *Tawdih Almaqasid Walmasalik Bisharh 'Alfiat Abn Malik*, 1st edition, explanation and verified by: Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr Al-Arabi.

The Nather Al-Jaish, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, Moheb Al-Din Al-Halabi and then Al-Masri (d. 778 AH). (1428H). Explanation of the *Sharh Altashil Almusamaa <<Tamhid Alqawaeid Bisharh Tashil Alfawayidi>>*, 1st Edition, Studied and verified by: Ali Mohamed Fakher and others, Cairo: Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation.

The Nather Al-Jaish, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, Moheb Al-Din Al-Halabi and then Al-Masri (d. 778 AH). (1428AH). *Tamhid Alqawaeid Bisharh Tashil Alfawayid (Shrh Altashil)* 1st edition. Studied and verified by: Ali Mohamed Fakher and others, Cairo: Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation.

Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal Al-Din (d. 761AH). (unknwon). *Awdah Almasalik 'Iilaa 'Alfiat Abn Malik*. Verified by.: Yusuf Al-Sheikh Muhammad Al-Beqai. Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.

Ibn Al-Warraq, Muhammad Ibn Abdullah Ibn Al-Abbas, Abu Al-Hasan (d. 381AH). (1999). *Illal Al-Nahou* 1st Edition. Verified by: Mahmoud Jassim Mohammed Al-Darwish, Riyadh: Al-Rushd Library.